النزاهة تكشف ارتفاع نسب تعاطي الرشى في المؤسسات الحكومية بالعراق

طالبت هيئة النزاهة الاتحادية ،اليوم الأحد، بتسهيل الإجراءات وتقليل الروتين في عمل دوائر التنفيذ، إضافة إلى تشديد الرقابة على مفاصلها، بعد تسجيل نسبٍ عاليةٍ في تعاطي الرشوة ، لقاء إنجاز معاملات المُراجعين.

وأوصت الهيئة، خلال تحليل استبانة قياس مُدركات الرشوة في دوائر التنفيذ في بغداد والمحافظات "بشطر المُديريّات التي تشهد زخماً كبيراً في أعداد المراجعين؛ لتأثير ذلك على مُستوى الأداء وتقديم الخدمة، كما هو الحال في مُديريّة تنفيذ الكاظميّة، فضلاً عن التنسيق مع المصرف الزراعيّ والشركة التي تعاقد معها المصرف؛ لغرض الإيفاء بالالتزامات التعاقديّة وإنجاز بطاقات (ماستر كارد) للمستفيدين؛ لتقليل الزخم واختزال إجراءات المُراجعة؛ لصرف المُستحقات الماليّة للمُستفيدين".

وأشارت دائرة العلاقات مع المُنظّمات غير الحكوميّة في الهيئة، في التقرير المُرسلة نسخةٌ منه إلى الأمانة العامّة لمجلس الوزراء ووزيرالعدل إلى "ضرورة إيجاد آليةٍ لتداول الأضابير عند

المُراجعة ما بين مفاصل الدائرة بدل قيام المُراجع بتسلّ ُم الإضبارة؛ لإتمام إجراءات إنجازها وما يرافق ذلك من فقدان بعض مُحتوياتها في بعض الحالات بشكلٍ مُتعمّ َدٍ من قبل المُستفيد".

ولفتت إلى أنه "تمّ َت ملاحظة فقدان الأضابير التنفيذيّ َة في العديد من الدوائر"، مُشدّ ِدةً على "أهميّ َة استخدام الأرشفة الإلكترونيّ َة لحفظ مُحتويات الأضابير والوثائق الرسميّ َــة".

التقرير أضاف أن "الفريق المركزيّ َ للهيئة، والفرق الساندة له والفرق المُؤلّ َــفة في مُديريّ َات ومكاتب التحقيق في بغداد والمحافظات، قامت باستبانة آراء (9,880) آلاف مراجعٍ في (102) من دوائر التنفيذ، منها (13) دائرة في بغداد و(89) في المُحافظات، من خلال (536) زيارةً ميدانيّ َةً إلى دوائر التنفيذ".

كما اوضح أنّ َ "نتائج تحليل الاستمارات المُتحصّ َلة من الاستبانة بالتعاون مع دائرة التخطيط والبحوث في الهيئة، أظهرت أنّ َ مُستوى تعاطي الرشوة (إدراك)أي المُعدّ َل العام لمن يعتقد بوجود تعاطٍ للرشوة في عموم العراق بلغ (12,4%)، ومُستوى دفع الرشوة فعلاً (قياس) بلغ (5,6%)".

وأشار إلى أن "نسب تعاطي الرشوة في دوائر تنفيذ بغداد، فبحسب مُخرجات الاستبانة سجّ َلت مُديريّ َة تنفيذ الرصافة أعلى نسبةٍ في تعاطي الرشوة (إدراك) وبلغت (27,2%)، تلتها الكرادة بنسبة (22,6%)، ثمّ َ المحموديّ َة (22,1%)، فيما سجّ َلت دائرة الدورة والحسينيّ َــة أقلّ َ نسبة، إذ بلغت على التوالي (7,4%) و (8,7%)، أمّ َا أعلى نسبةٍ في دفع الرشوة (قياس) فسُجّ ِلَت في تنفيذ البياع، وبلغت (13,6%)، تليها الكرادة والمحموديّ َة بنسبة (12,4%) و(11,5%) على التوالي، وسجلت الدورة وأبو غريب أقل نسبةٍ بلغت (3,7% و4,7%)".

وفي المحافظات حلّ َت "دائرة تنفيذ المعقل في البصرة كأعلى دائرة في نسبة تعاطي الرشوة (إدراك) بنسبةٍ وصلت إلى (65%)، ثمّ َ دائرتي تنفيذ الزبير وشط العرب بنسبة (45 %) و(40%)، فيما حازت دوائر تنفيذ الرميثة وكركوك والحلة على النسب الأقلّ، حيث بلغت (0,9%) و(1%) و(1,1%) على التوالي، وسجلت تنفيذ الزبير وشط العرب والمعقل أعلى نسبة في دفع الرشوة (قياس) وبلغت (24,5%) و(19%) و (16,3%)، فيما سجّ َلت (17) دائرة توزّ َعت على محافظات بابل والقادسيّ َة وديالى والنجف وصلاح الدين وذي قار والمثنى والأنبار نسبة (0%)".

و لاحظ استيفاء مبالغ ماليّـَة (رسوم) أكثر من المبلغ المُسجّـَل في الوصل الرسميّ ِ الذي يتمّ ُ تسليمه للمراجع في بعض الدوائر، إضافة إلى تقاضي الخبراء مبالغ ماليّـَة لقاء الخدمة المُقدّـَمة للمُراجع تتجاوز المُقرّـَر في تعليمات دوائر التنفيذ والعمل كمُعقّـِبين، فضلاً عن إغلاق صندوق الحسابات قبل الوقت المُقرّـَر في بعض المُديريّـَات وتقاضي رسوم بوصولاتٍ تُسجّـَلُ لاحقاً مقابل مبلغٍ إضافيٍّ أكثر ممّـَا مُدوّـَن في الوصل.

و خلص التقرير إلى أنّـَ نسب تعاطي الرشوة في دوائر التنفيذ تُعَدّ ُ مُرتفعةً وغير مقبولةٍ في عمل المُؤسّـَسات الحكوميّـَة، مُشيراً إلى بطء سير إنجاز المُعاملات التي تتمّ ُ جميع مراحلها ورقياً وسوء التنظيم والفوضى في حفظ وتداول الأضابير، ممّـَا يُؤدّـِي أحياناً إلى فقدانها، إضافة إلى عدم استخدام الحاسبة في إجراءات عمل الدوائر؛ الأمر الذي أدّـَى إلى هذا الارتفاع الكبير في تعاطي الرشوة.